

AFRICAN UNION



UNION AFRICAINE

الاتحاد الأفريقي

UNIÃO AFRICANA

---

Addis Abéba, Ethiopie, B.P. 3243 Tél.: (251-11) 5513 822 Fax: (251-11) 5519 321  
Email: situationroom@africa-union.org; situationroom@ausitroom-psd.org

---

مجلس السلم والأمن

الاجتماع الـ250

طرابلس، الجماهيرية العظمى

30 نوفمبر 2010

الأصل: إنجليزي

PSC/AHG/3(CCL)

تقرير رئيس المفوضية عن الوضع في السودان  
وأنشطة فريق التنفيذ الرفيع المستوى  
للاتحاد الأفريقي حول السودان

—

تقرير رئيس المفوضية عن الوضع في السودان  
وأشطة فريق التنفيذ الرفيع المستوى  
للاتحاد الأفريقي حول السودان

أولا - مقدمة

1. خلال اجتماعه السابع بعد المائتين، المنعقد على مستوى رؤساء الدول والحكومات، في أبوجا، نيجيريا، في 29 أكتوبر 2009، طلب مني المجلس إنشاء فريق تنفيذ رفيع المستوى تابع للاتحاد الأفريقي حول السودان. وقد تم إنشاء الفريق وأسندت إليه صلاحيات تمتد لمدة سنة واحدة للمساعدة في تنفيذ جميع جوانب توصيات فريق عمل الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى حول دارفور، ولمساعدة الأطراف السودانية في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، وعملية التحول الديمقراطي في السودان والمفاوضات حول ترتيبات فترة ما بعد الاستفتاء، وللمساعدة على تنسيق التعامل الأفريقي مع السودان. وعملا بالتفويض الذي تلقاه مجلس السلم والأمن، قرر فريق العمل تناول خمس مسائل رئيسية في السودان. وهي: (أ) تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير فريق عمل الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى حول دارفور، (ب) تنفيذ اتفاق السلام الشامل، (ج) عملية التحول الديمقراطي، (د) المفاوضات حول ترتيبات فترة ما بعد الاستفتاء، و(هـ) تنسيق المشاركة الإقليمية والدولية في السودان.

2. وفي أعقاب مهمة قام بها في السودان، من 11 إلى 16 ديسمبر 2009، أجرى خلالها مشاورات مع الأطراف السودانية، سواء داخل الحكومة وخارجها، أعد الفريق مشروع برنامج عمل بناء على الطلبات التي تلقاها بشأن دور التسهيل الذي يضطلع به. وخلال بعثة ثانية في السودان، في يناير 2010، استكمل الفريق برنامج عمله وقدمه إلى الأطراف للحصول على ردودها.

## ثانياً - تنفيذ توصيات فريق عمل الاتحاد الأفريقي حول دارفور:

3. ظل فريق العمل مسترشداً بالصلاحيات الواضحة التي تلقاها، وتحديدًا: تدارس الدعائم الرئيسية الثلاث المتمثلة في السلم والمصالحة والعدالة في سياق السودان. ويرى الفريق أن أهداف السلم والمصالحة والعدالة في دارفور مترابطة فيما بينها ومتوقف بعضها على بعض ومرغوب في كل منها على نحو متساوٍ. وينبغي السعي لبلوغها بطريقة تتماشى مع إحلال الديمقراطية وتحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي في السودان. فليس من الممكن حل أزمة دارفور إلا في إطار تسوية عامة للأزمات الوطنية السودانية.

4. يشمل برنامج عمل الفريق خطوات لتنفيذ توصيات فريق عمل الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى حول دارفور. ويتعلق معظم هذه التوصيات بالجدول الزمني وعملية الوساطة التي يديرها الوسيط الكبير المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بينما يتطلب بعضها إجراءات أحادية الطرف من قبل حكومة السودان، أو إجراءات مشتركة بين هذه الأخيرة والعملية الهجينة للاتحاد الأفريقي-الأمم المتحدة في دارفور (اليوناميد). ويتم تنسيق برنامج عمل دارفور على نحو وثيق مع اليوناميد والممثل الخاص المشترك، إبراهيم جمباري.

5. تلقى فريق العمل من حكومة السودان رداً على برنامج عمله المقترح في مارس. ويؤكد الرد مجدداً التزام حكومة السودان بالتعاون مع فريق العمل. وفي أعقاب الانتخابات التي جرت في أبريل 2010، التقى الفريق بكل من الرئيس ونائب الرئيس واتفقوا على نقاط عمل محددة فيما يتعلق بإجراءات تقوم بها حكومة السودان من جانب واحد بغية تحسين الأوضاع الأمنية وإنشاء آليات كفيلة بدفع إستراتيجية العدالة والمصالحة في دارفور إلى الأمام، وعقد المؤتمر المقترح بين أهل دارفور باعتباره

عملية سياسية شاملة وعامة ترمي إلى التوصل إلى اتفاق سياسي شامل في النزاع الدائر في دارفور.

### السلم واتفاق سياسي شامل:

6. أكد تقرير فريق عمل الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى حول دارفور بوضوح أن أهل دارفور طالبوا بقيام عملية سياسية شاملة تفضي إلى اتفاق سياسي شامل. في إطار هذه العملية، تمثل الجماعات والمجموعات والأطراف نفسها بنفسها باعتبارها شركاء متفاوضين. وسيشمل جدول الأعمال السلم والعدالة والمصالحة ووضع دارفور داخل السودان. وينبغي أن تشكل عملية التفاوض بشأن وقف إطلاق النار والتسوية السياسية مع حركات المعارضة المسلحة أحد عناصر هذه العملية. فلم يحدث خلال الأشهر الإثني عشر الفاصلة أي شيء من شأنه أن يدعو الفريق إلى إعادة النظر في موقفه الأساسي.

7. كان الهدف المعلن لتقرير فريق عمل الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى حول دارفور يتمثل في التوصل إلى اتفاق سلام شامل قبل الانتخابات العامة في أبريل 2010. غير أنه لم يصدر عن حكومة السودان أي التزام بدعم العملية حتى بعد الانتخابات. إضافة إلى ذلك، فقد ركزت عملية السلام في الدوحة، أساساً، خلال هذه الفترة، على حركة العدل والمساواة، وتمثل إنجازها الرئيسي في التوصل إلى وقف لإطلاق النار واتفاقية إطارية مع حركة العدل والمساواة، تم التوقيع عليهما في فبراير 2010. لقد رحب الفريق بالاتفاقية المبرمة مع حركة العدل والمساواة، لكنها لاحظت أن ضيق نطاقها، من حيث عدد المشاركين في العملية وما تناولت من مسائل لم تشمل العدالة والمصالحة، يعنيان أنها لن تمهد طريقاً نحو التسوية الشاملة والعامة المطلوبة. كما رحب الفريق بالاتفاقية التي تم التوصل إليها بعد ذلك بفترة قصيرة مع حركة الحرية والعدل لكنها لاحظت أن من المحتمل أن إجراء يقوم على التوصل إلى اتفاقيات

منفصلة مع مختلف الحركات المسلحة يظهر في النهاية كأسلوب غير مضمون لبلوغ اتفاق سلام.

8. على ضوء ما سبق، اقترح الفريق، خلال الاجتماع الافتتاح للمنتدى الاستشاري حول السودان المنعقد في أديس أبابا في 8 مايو، تمييزاً بين "عملية السلام" و"العملية السياسية". ترمي عملية السلام إلى وضع حد للأعمال العدوانية بين المتحاربين، بينما تعبر العمليات السياسية عملية أوسع نطاقاً تضم سائر الجماعات السياسية، وتسعى إلى بلوغ اتفاق سياسي شامل. وتعتبر العمليتان متكاملتين ومتداعمتين.

9. من 22 إلى 25 مايو 2010، قام رئيس الفريق بزيارة لدولة قطر، واجتمع بكل من الأمير ووزير الخارجية. وخلال الاجتماع، أكد الرئيس مجدداً تقديره للالتزام بعملية السلام في دارفور، مشيراً إلى أهمية وضع إستراتيجية منسقة تشمل كلا من عملية سلام الدوحة والعملية السلمية في دارفور. في هذه الأثناء، علقت حركة العدل والمساواة مشاركتها في محادثات الدوحة. ولا تبقى فيها الآن من الجماعات المسلحة إلا حركة التحرير والعدالة. ومن جهة أخرى، نظمت الوساطة مشاورات مع المجتمع المدني في دارفور. وبينما يرحب الفريق بمساهمة الجهات الفاعلة من المجتمع المدني في العملية، فقد لاحظ أنه لا ينبغي اعتبار مثل هذه المشاورات بديلاً لعملية التفاوض الشاملة المتوخاة لدى الفريق.

10. قام الفريق بزيارة للجماهيرية العظمى من 18 إلى 20 سبتمبر 2010 واجتمع بالأخ القائد معمر القذافي، كما اجتمع بالدكتور خليل إبراهيم، رئيس حركة العدل والمساواة. خلال الاجتماع، أعرب الدكتور خليل عن نيته العودة إلى الدوحة لا شيء إلا لطلب تغيير شكل محفل التفاوض، بما في ذلك تغيير المكان، وليتمكن من العودة إلى دارفور كشرط مسبق للمشاركة في أية محادثات.

11. وقبيل اجتماع المنتدى الاستشاري حول السودان المنعقد في أديس أبابا في 6 نوفمبر 2010، أعلنت الوساطة عن جدول زمني آخر كان الهدف منه اختتام وساطة الدوحة

في ديسمبر. ونظرا للتخوفات التي تكتنف الاستفتاء في جنوب السودان، اعتبر الفريق أن من الأهمية بمكان أن لا يحدث أي فراغ سياسي في دارفور خلال هذه المرحلة الحاسمة في تاريخ السودان. وبالتالي، قرر الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أن من الضرورة أن يبدأ التحضير للعملية السياسية في دارفور، تحت رعاية فريق تنفيذ الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى واليوناميد، بالشراكة مع دولة قطر، في أقرب وقت ممكن، وذلك بأن تُطلق رسميا في ديسمبر عملية يتم خلالها تقديم نتائج الدوحة واستعمالها كأساس للمناقشات الجارية. وفي الوقت الراهن، لم يعد من المعقول أن تُفترح ضرورة توصل العملية السياسية إلى حل قبل نهاية 2010. غير أن فريق العمل اقترح أن تكون عملية ذات مصداقية جارية بحلول هذا الوقت، عملية ترمي إلى بلوغ اتفاق سلام شامل في أوائل 2011.

### العدالة والمصالحة:

12. يدعو تقرير فريق عمل الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى في دارفور إلى وضع إستراتيجية للعدالة والمساواة في دارفور تتضمن مجموعة من التدخلات الرامية إلى تعزيز المساءلة وترسيخ دعائم السلام. وتشمل هذه التدخلات إنشاء لجنة للحقيقة والعدالة والمصالحة، وتعزيز السلطة القضائية الوطنية وإقامة محكمة مختلطة لمقاضاة جميع الذين يتحملون مسؤولية خاصة عن الجرائم المرتكبة في دارفور.

13. شدد فريق العمل على أن العدالة والمساواة يترابطان ترابطا لا انفصام له وينبغي التعامل معهما وتنفيذهما مع وضع هذه الحقيقة في الاعتبار. وبينما أوصى فريق العمل بأن تُدرج العدالة والمصالحة في جدول الأعمال إذا أريد للمحادثات السياسية أن تقضي إلى اتفاق سلام شامل، فهو يلح أيضا على أن من الممكن ومن اللازم أن تبدأ الحكومة، من جانب واحد، بتنفيذ كثير من توصياته، خاصة منها ما يتصل بتعزيز النظام القضائي الجنائي. وعليه، كان فريق التنفيذ يُلزم الحكومة بالدفع بها في

هذا الاتجاه. وسيواصل الفريق العمل مع حكومة السودان وشعب دارفور للمساعدة على تنفيذ إجراءات العدالة والمصالحة بطريقة ذات مصداقية تساهم في إحلال سلام دائم.

### الأمن:

14. كان تحليل فريق العمل حول دارفور يتلخص في أن العنف المسلح بين القوات المسلحة السودانية والحركات المسلحة في دارفور لا يشكل العنصر الرئيسي للعنف الفتاك في دارفور. فأهم أسباب انعدام الأمن تتمثل في التناحر القبلي (خصوصا بين القبائل العربية)، وأعمال العصابات والاشتباكات بين الحركات وعدم الانضباط في تصرف الميليشيات والفصائل شبه العسكرية وغيرها من القوات المنحازة لحكومة السودان. ويترتب على ذلك أن وفقا لإطلاق النار بين حكومة السودان والمتمردين، وإن كان عنصرا أساسيا في تحقيق اتفاق عام، لن يؤدي بحد ذاته إلى القضاء على انعدام الأمن في دارفور. وعليه، حث فريق التنفيذ حكومة السودان على اتخاذ إجراءات من جانب واحد لإحلال الاستقرار والأمن في دارفور.

15. تشمل المذكرة التي قدمها الفريق إلى حكومة السودان في 18 يناير تحديدا للإجراءات الأمنية الأحادية الجانب، بما فيها تحسين تنظيم خدمات الشرطة المجتمعية في مخيمات النازحين داخليا (بالشراكة مع اليوناميد)، وفرض الانضباط على الفصائل شبه العسكرية، والتعجيل بعملية إدماج الحركات المسلحة الموقعة، والمساعدة على إبرام اتفاقيات بين القبائل ووضع إجراءات لرفع مستوى فعالية اليوناميد. ولقد تم من جديد تقديم هذه التوصيات إلى حكومة السودان في أبريل.

16. يتمثل أحد الشروط المسبقة لإستراتيجية أمنية فعالة لحكومة السودان بدارفور يتمثل في التنسيق الكامل والفعال بين مختلف القوات المسلحة الحكومية. وعليه رحب الفريق بمبادرة حكومة السودان القاضية بوضع إستراتيجية وحيدة لدرفور تضم جميع

أجهزة الحكومة المركزية وحكومات الولايات، كخطوة أساسية نحو صياغة وتنفيذ خطة أمنية.

17. إضافة إلى ذلك، فإن خطة أمنية شاملة في دارفور تفترض معالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية المساهمة في تفشي انعدام الأمن. ففي حالة دارفور، تشمل هذه العوامل قلة الفرص الاقتصادية وتدهور البيئة والتنافس على الموارد الطبيعية، والعدالة والمصالحة والتعويض. وتتطلب معالجة هذه المسائل التزاما سياسيا وماليا من حكومة السودان، وكذلك إستراتيجية مساعد دولية تتعدى حدود استجابة ضيقة للأوضاع الإنسانية لتشمل برامج توفير وتطوير أسباب المعيشة وتوسيع نطاق الخدمات وإعادة تأهيل البيئة الطبيعية.

18. في 26 أغسطس، دعا الفريق إلى عقد اجتماع أمني ضم حكومة السودان واليوناميد وحكومة الولايات المتحدة. خلال هذا الاجتماع، قامت حكومة السودان بعرض مشروع إستراتيجيتها الأمنية، فيما عرضت كل من اليوناميد والمبعوث الخاص للولايات المتحدة دوره ومساهمته. وقد تبعت ذلك ورش عمل عملياتية شاركت فيها حكومة السودان واليوناميد حول النقاط المحددة لتنفيذ الإستراتيجية الأمنية. وقد تم الاجتماع على خلفية تردي الأوضاع الأمنية في دارفور، مما جعل الإستراتيجية وتنفيذها الفعال أكثر استعجالا وإلحاحا.

19. يظل الفريق مقتنعا بأن أية خطة أمنية شاملة، تقوم بتنفيذها السلطات على مستوى الاتحاد أو الولايات، بالشراكة مع اليوناميد، وبدعم من المانحين الدوليين، تُعتبر جزءا لا يتجزأ من جهود توفير الأمن للمواطنين السودانيين في دارفور. وسيواصل الفريق مساعدة حكومة السودان على وضع وتنفيذ مثل هذه الإستراتيجية.



### ثالثاً - تنفيذ اتفاقية السلام الشامل:

20. طلبت الأطراف من الفريق متابعة المسائل الرئيسية المتعلقة بتنفيذ اتفاقية السلام الشامل، بما في ذلك استكمال تحديد وترسيم الحدود الداخلية بين الشمال والجنوب وإنشاء مفوضيتي الاستفتاء لجنوب السودان وأبيي وغير ذلك من المسائل العالقة. لقد ظل الفريق مطلعاً على هذه المسائل وموفراً للتسهيلات كما هو مطلوب.
21. يتم تنسيق جميع أنشطة الفريق المتعلقة باتفاقية السلام الشامل وبشكل كامل مع بعثة الأمم المتحدة في السودان والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، هايلي منكريوس. عقد الفريق اجتماعات مع الأيحاد وجامعة الدول العربية والمبعوثين الخاصين للدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والنرويج، وبصفة منتظمة مع رئيس مفوضية الرصد والتقييم لاتفاقية السلام الشامل بهدف ضمان التنسيق الكامل لأنشطة الفريق، وعلى أفضل الجوده، مع الجهود الحالية وذلك لدعم تنفيذ الاتفاقية.

### مفوضية الاستفتاء لجنوب السودان:

22. تابع الفريق، على نحو وثيق، الخطوات التي اتخذتها الأطراف بهدف إنشاء مفوضية الاستفتاء لجنوب السودان، وحث الفريق مراراً وتكراراً الأطراف على التعجيل بإنشاء المفوضية وتفعيلها بغية إجراء الاستفتاء في وقته وعلى نحو يتسم بالمصداقية، مبدياً الأسف على أن المفوضية لم يتم إنشاؤها إلا في 28 يوليو، الأمر الذي يضعها أمام جدول زمني ضيق لأداء مهامها بالشكل الكافي لضمان استفتاء يتمتع بالمصداقية وذلك وفقاً للجدول الزمني الذي حددته اتفاقية السلام الشامل.
23. وصل إنشاء مفوضية الاستفتاء لجنوب السودان إلى طريق مسدود، خلال شهر أغسطس، وذلك عقب تعيين أمينها العام، وقد كان للنزاع صلة بتوقعات الأطراف بأن

الأمين العام المعين سوف يتمتع بسلطات تنفيذية واسعة. في 18 أغسطس، كتب الفريق إلى الرئاسة موصيا بأن توزع السلطات التنفيذية للأمانة على أربع وظائف، وهي تحديد الأمين العام ونائب الأمين العام، والمسؤول الكبير لعمليات الاستفتاء ونائب المسؤول الكبير لعمليات الاستفتاء، وقد استكملت تفاصيل هذا المقترح بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة الدائمة في السودان. تمت مناقشة المقترحات واعتمادها خلال اجتماع الرئاسة في 3 سبتمبر، مما أفسح المجال لإنشاء أمانة المفوضية لتشريع في التخطيط العملي لبداية الاستفتاء.

24. لقد تسبب التأخير في إنشاء المفوضية وتفعيلها في إرباك الخط الزمني للاستفتاء حسبما حدده قانون الاستفتاء. وقد تم تقصير فترة التسجيل للناخبين واستكمال قوائمهم، بدرجة كبيرة. ويرى الفريق أنه ينبغي بذل كافة الجهود بغية ضمان إجراء الاستفتاء في موعده في 9 يناير 2011، وأنه من الأهمية بمكان إجراؤه بشكل يتسم بالمصداقية الكاملة. من المهم وفي هذا الصدد أن توفر الحكومة للمفوضية كافة الدعم الضروري لتنفيذ تفويضها.

### مدونة السلوك للاستفتاءات والمشاورات الشعبية:

25. يعتبر الفريق أنه من المهم أن لا تجرى الاستفتاءات والمشاورات الشعبية على نحو يتسم بالاتقان الفني فحسب، بل يتعين أن تتوفر حملات حرة ونزيهة أو عمليات تشاورية، وأن يتاح للناخبين والمشاركين الامام الجيد بطبيعة وأهمية اختياراتهم، ولذلك أعد الفريق مدونة للسلوك بهدف ارشاد جميع أصحاب المصلحة أثناء الاستفتاء، إضافة إلى عمليات المشاورة الشعبية المزمع إجراؤها في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان.

26. انضمت الأحزاب السياسية السودانية الرئيسية، بما فيها الحركة الشعبية لتحرير السودان والمؤتمر الوطني، إلى مدونة قواعد السلوك التي تشمل أحكاما بإنشاء

مجالس الأحزاب السياسية وهيئات اشرافية بديلة، يتمكن من خلالها الموقعون على المدونة من تنظيم سلوكهم والعمل معا على تعزيز التعليم المدني. في جنوب السودان، عمل الفريق مع الأحزاب بهدف إنشاء مجلس للأحزاب السياسية والذي وضع خطة للعمل بتمديد أنشطته في كافة أنحاء الجنوب والتعاون مع منظمات المجتمع المدني التي وقعت على المدونة، ويتواصل في الشمال أيضا بذل الجهود بهدف إنشاء هيئات مماثلة لدعم التعليم المدني وضمان عمليات سلمية للاستفتاء.

### الحدود بين الشمال والجنوب:

27. أولى الفريق اهتماما خاصا لمسألة الحدود بين الشمال والجنوب وقد أطلعته على الأمر، بشكل مكثف، كل من رئيس ونائب رئيس اللجنة الفنية المخصصة لترسيم الحدود بين الشمال والجنوب. قام الفريق بالتشاور الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة إلى السودان، ببحث المسائل المحيطة بالمناطق الحدودية والتي بقيت دون تسوية، وكرر الفريق ضغطه على اللجنة الفنية المخصصة والأطراف لاستكمال التقرير حول المناطق المتنازع عليها في أقرب وقت ممكن حتي يمكن تسوية المسائل العالقة على المستوى الرئاسي.

28. تتعلق الخلافات بين الأطراف، مبدئيا، بأربع مناطق على طول الحدود، حيث تتيح السجلات المتوفرة الفرصة لمختلف التفسيرات بخصوص وضع الحدود عند الاستقلال في 1 يناير 1965، فبالإضافة إلى أن الأطراف لم تتفق تماما على عملية ترسيم الحدود ميدانيا وخاصة على دور الأمم المتحدة في هذه العملية. ونظرا للتوصل إلى اتفاق على هذه المسائل، فإن رئيس اللجنة ونائبه يعدان تقاريرهما الخاصة والمختلفة لعرضها على الرئاسة لاتخاذ القرار بشأنها.

29. شعر الفريق بالقلق بعد علمه، خلال اجتماعه مع رئيس اللجنة ونائبه في 8 أغسطس، بأن نزاعا إجرائيا نشب حول طريقة رفع التقارير إلى الرئاسة مما أدى مجددا إلى

تأخير استكمال عمل اللجنة. وعرض الفريق أن يتسلم بنفسه التقارير ويتولى رفعها إلى الرئاسة وقام نائب الرئيس بتسليم تقريره في الحال، بينما طلب الرئيس أيما إضافية لاستلام الطلبات من أعضائه. وفي نهاية الأمر، سلم الرئيس تقريره مباشرة إلى الرئاسة.

30. في مذكرته إلى الرئاسة في 18 أغسطس، حث الفريق الرئاسة على التعجيل بتقديم التقارير والوصول سريعا إلى قرار بشأن موقع الحدود، إضافة إلى ذلك اقترح الفريق صيغة لترسيم الحدود قبل انتهاء فترة الاتفاقية في 9 يوليو 2011

31. اجتمع الفريق مجددا مع رئيس اللجنة في الخرطوم في 21 سبتمبر، بإلحاح من الرئيس، ليكتشف أن عملية الترسيم المادي للحدود قد تعثرت مرة أخرى بسبب الخلافات حول المسائل الفنية بين أعضاء اللجنة. وخلال المفاوضات التي جرت بين الأحزاب لبلوغ اتفاق إطاري في نوفمبر، اتفقت الأحزاب على التعجيل بترسيم الحدود، في جميع المناطق التي تم التوصل فيها إلى اتفاق، وذلك إلى جانب الالتزام بترسيم الحدود وتنظيم الاستفتاء في الوقت المحدد، وبالإجراء المقرر لتسوية وضع المناطق الخمس المتبقية قبل نهاية الفترة الانتقالية. وسيقوم الفريق برصد تنفيذ الاتفاق عن كثب.

### **ولايات التماس:**

32. طلبت الأطراف من الفريق الانتباه إلى الولايات العشر القريبة من الحدود الداخلية بين الشمال والجنوب، إذ أنها ستكون الأكثر تأثرا بأي تصويت على الانفصال في جنوب السودان إضافة إلى أن اثنتين منها (جنوب كردفان والنيل الأزرق)، تقعان داخل شمال السودان، إلا أنهما تأويان أقليات كبيرة تنتمي عرقيا وسياسيا إلى جنوب السودان.

33. حضر الفريق افتتاح مؤتمر حكام ولايات التماس، في كادوقلي، ولاية جنوب كردفان، يومي 27 و 28 فبراير، وقد كان موضوعه هو "التمازج"، وشملت المواضيع الرئيسية التي نوقشت خططا للبنية التحتية التي تربط بين الولايات وتقاسم استغلال الموارد الطبيعية وإستراتيجية أمنية مشتركة. وتوفر هذه التدابير آلية هامة لبناء الثقة ومنع النزاعات في حالة وقوع التوترات الحدودية. حضر الفريق أيضا المنتدى الثاني للحكام الذي انعقد في أويل، وشمال لاية بحر الغزال، يومي 14 و 15 يوليو. وعقب ذلك زار الفريق الدمازين، (ولاية النيل الأزرق)، كادوقلي (ولاية جنوب كردفان)، بانتيو (ولاية الوحدة)، وملكال (ولاية أعالي النيل) وذلك خلال شهري يوليو وأغسطس لإجراء المناقشات مع قيادة هذه الولايات بغية تشجيع التعاون الحدودي. كلف الفريق خبراء بدراسة الخيارات التي تجعل من "مرونة الحدود" أمرا ممكنا ويمكن إدارتها بطريقة تسبب أدنى حد من الاختلال في حياة وسبل كسب العيش للناس والمجتمعات المحلية الذين يسكنون في المناطق المتاخمة لكلا الجانبين من الحدود، أو في استغلال الموارد.

### المشاورات الشعبية:

34. يرى الفريق أن عملية المشورة الشعبية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، ليست مجرد جزء لايتجزأ من اتفاقية السلام الشامل، بل إنها أيضا ممارسة قيمة لوضع نماذج للحكم جديدة تشاورية، شاملة وأكثر إنصافا ويمكن بل يتعين تطبيقها على بقية أنحاء السودان. إن هاتين الولايتين كانتا في خط المواجهة إبان الحرب بين حكومة السودان والحركة الشعبية طوال عشرين سنة وتشمل جماعات هامة ذات هويات عرقية متميزة ظلت منحازة سياسيا إلى الحركة الشعبية. وليس هناك جهة في السودان ما بعد اتفاقية السلام الشامل تكتسي فيها عمليات المصالحة وإعادة الدمج للمجموعات المعادية السابقة وتشكيل حكومة تستند إلى الوحدة في التنوع، أهمية أكثر

منها. إن نزاهة عملية المشاورة الشعبية واحترام نتائجها أمران مهمان ليس فقط لمجموعات الأقليات التي تقطن هذه الولايات، بل للسودان ككل. إن هذه المشاورات الشعبية هي التي سيتم من خلالها اختبار جدية الالتزام بالسودان كدولة متعددة الأعراق والديانات ومبنية على المواطنة الكاملة والمتكافئة للجميع.

35. زار الفريق ولاية النيل الأزرق في 7 يوليو، وولاية جنوب كردفان في 11 أغسطس. ففي لاية النيل الأزرق التقى الفريق بالسلطات (بما في ذلك الحاكم مالك عقار، عضو الحركة الشعبية، وفرح عقار، القيادي في المؤتمر الوطني وأحد قيادات المجتمع المحلي)، وناقش بعمق تحدي عملية المشاورة الشعبية وفرصتها. وفي جنوب كردفان، زار الفريق كاودا، مقر إدارة الحركة الشعبية، إلى جانب عاصمة الولاية كادوقلي، والتقى بالوالي أحمد هارون وغيره من قيادات الإدارة والمجتمعات المحلية. في جنوب كردفان، تراجع الجدول الزمني لاستكمال المشاورة الشعبية، بسبب أن إعادة إجراء التعداد السكاني في الولاية، تعني أنه تقرر الآن إجراء الانتخابات في أوائل 2011. هناك قدر من عدم اليقين حول ما إذا كان ممكناً إجراء المشاورات الشعبية في ولاية النيل الأزرق قبل الاستفتاء، كما هو منصوح عليه في الاتفاقية، ويتابع الفريق العملية عن كثب.

### أبيي ووساطة فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى حول المسائل العالقة لاتفاقية

#### السلام الشامل وترتيبات ما بعد الاستفتاء:

36. لقد تبين أن مسألة أبيي هي واحدة من أصعب المسائل وأكثرها إثارة للجدل في تنفيذ اتفاقية السلام الشامل. طلبت الأطراف من الفريق بحث مسألة معايير الأهلية للناخبين في استفتاء أبيي، حيث أنها المسألة التي ظلت تشكل حجر عثرة في طريق إنشاء مفوضية الاستفتاء لمنطقة أبيي. وقد زار الفريق أبيي ومدينة المجلد، معقل قبيلة المسيرية، يومي 6 و7 يوليو 2010، والتقى مع قادة المجتمع المحلي والخبراء في

المنطقة. لقد أكد المتحدثون باسم المجتمعين أهمية ضمان تسوية المسألة بما يتماشى مع سبل كسب العيش والاستفادة التاريخية من الموارد لكل من الدينكا نقوك والمسيرية، وأكد القادة المحليون كذلك تاريخهم الطويل في التعاون واستعدادهم لتحقيق الوسائل التي تمكنهم من العيش في حسن جوار.

37. يرى الفريق أن تسوية مسألة أبيي ينبغي أن تكون شاملة، إذ أنها سوف تشمل تنفيذ الاتفاقيات الحالية لاسيما بروتوكول أبيي لاتفاقية السلام الشامل والبند الذي ينص على إجراء الاستفتاء للسكان في منطقة أبيي ليقرروا ما إذا كانوا يريدون الانتماء إلى كردفان (شمال السودان)، أو بحر الغزال الكبرى (جنوب السودان)، وقرار محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي، حول وضع الحدود الشمالية في منطقة أبيي. وستأخذ في الاعتبار أيضا مفهوم أبيي كجسر بين الشمال والجنوب، كما حددت ذلك الاتفاقية، ومصالح المجتمعات المحلية وسياق الترتيبات لفترة ما بعد الاستفتاء.

38. حدد الفريق موعد اجتماع للممثلين رفيعي المستوى للأطراف في 30 أغسطس، وقدم للقيادتين جدول أعمال عكس النهج الشمولي للفريق. وبعد استلام جدول الأعمال في 25 أغسطس، طلبت الأطراف مزيدا من الوقت للاستعداد داخليا. تم تحديد موعد لعقد الاجتماع في 7 سبتمبر وأجل مرة أخرى، مع التعهد بأن الأطراف ستسعى لحل القضية على أساس ثنائي. في هذه الحالة، طلبت الأطراف أولاً استخدام آلية ثلاثية الأطراف للمحادثات التي تديرها الولايات المتحدة من أجل تحقيق تقدم بشأن أبيي. عقد المبعوث الخاص للولايات المتحدة لدى السودان، الجنرال سكوت جراتيون، اجتماعين للأطراف: أحدهما في جرينتري استيت في نيويورك، يومي 25 و 26 سبتمبر، والثاني في أديس أبابا، من 3 إلى 12 أكتوبر. فشل هذان الاجتماعان في التوصل إلى اتفاق بشأن حل قضية أبيي. وبدلاً من ذلك، اتفقت الأطراف على أن أي حل لمأزق أبيي يمكن أن يتحقق فقط بمعالجة جميع القضايا ذات الصلة، بما في ذلك القضايا العالقة في تنفيذ اتفاقية السلام الشامل، وترتيبات ما بعد الاستفتاء. ومن ثم طلبت الأطراف من الفريق أن يعقد عملية الوساطة التي عالجت جميع القضايا العالقة

على نحو شامل وكلي، على مستوى النائب الأول للرئيس ونائب الرئيس، في أديس أبابا في 27 أكتوبر.

39. اجتمع الفريق في الخرطوم في 19 أكتوبر وبحث هذا الطلب. قرر الفريق أن الأهم هو ضمان توصل أي محادثات إلى نتائج ناجحة، الأمر الذي يتطلب الإعداد اللاتق والمشاورات مع الأطراف، بدلا من الالتزام بتاريخ 27 أكتوبر كما أُقترح. وعليه، استأنف الفريق مفاوضات ثنائية مكثفة مع الأطراف، بالتوازي مع عملية استكشاف الخيارات الفنية والاعتماد على تجارب شركائها.

40. في 7 نوفمبر، عقد الفريق اجتماع اللجان السياسية للطرفين للتفاوض واعتماد اتفاقية الإطار التي تضع المعايير التي سيعالجان في إطارها مختلف القضايا العالقة المتصلة بتنفيذ اتفاقية السلام الشامل، والتي سيُجرىان في إطارها مناقشاتهما حول ترتيبات ما بعد الاستفتاء. بالإضافة إلى أبيي، شملت القضايا العالقة لاتفاقية السلام الشامل حدود الشمال-الجنوب، والترتيبات الأمنية، والمشاورات الشعبية في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان. شملت ترتيبات ما بعد الاستفتاء قضايا المواطنة، الترتيبات الاقتصادية، بما فيها تقاسم النفط، والعملية، والأصول، والمسؤوليات، والترتيبات الأمنية، والقضايا القانونية. قرر الفريق أن مسألة أبيي يجب أن تعالج على مستوى الرئيس والنائب الأول لرئيس السودان، بالتوازي مع المفاوضات حول اتفاقية الإطار المقرر إجراؤها بواسطة اللجان السياسية للطرفين.

41. ولسوء الحظ، لم يعقد اجتماع الرئيس والنائب الأول للرئيس كما كان مقررا في 13 نوفمبر. في وقت استكمال هذا التقرير، تم التوصل إلى اتفاق على بدء المسؤولين مناقشات مكثفة للقضية في 27 نوفمبر. في أثناء ذلك، اختتمت المفاوضات حول الإطار بنجاح في 13 نوفمبر عندما توصلت الأطراف إلى اتفاق حول "إطار لحل القضايا العالقة المتصلة بتنفيذ اتفاقية السلام الشامل والعلاقات المستقبلية لشمال وجنوب السودان". في هذه الاتفاقية، سلمت الأطراف بأن شعبي جنوب السودان وشمال السودان لديهما صلات تاريخية وثقافية وجغرافية واقتصادية وثيقة، وكذلك



علاقات شخصية وثيقة لا يمكن قطعها، بصرف النظر عن نتائج استفتاء جنوب السودان. في حالة التصويت لصالح انفصال جنوب السودان، تعهد الطرفان بإيجاد دولتين قابلتين للبقاء، وأن لا يعودا إلى الحرب أبدًا. التزم الطرفان بمفاهيم "الحدود المرنة"، والأمن المتبادل، وحسن الجوار، والتعاون الاقتصادي الذي يعود بالنفع على الطرفين. اتفقت الأحزاب كذلك على استئناف مفاوضات معجّلة حول جميع الترتيبات المتعلقة بفترة ما بعد الاستفتاء، وذلك ابتداءً من 28 نوفمبر 2010.

### العنف بين الطوائف في جنوب السودان

42. طُلب من الفريق الإصغاء لمشكلة العنف بين الطوائف في جنوب السودان. في هذه القضية، استشار الفريق واجتمع مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما يشمل حكومة جنوب السودان. في 31 مارس، اجتمع الفريق مع زعماء الكنائس السودانية، في جوبا، بغية تعميق فهم الدور الذي يمكن أن يضطلع به الفريق في معالجة هذه النزاعات. أحيط الفريق إحاطة موجزة حول النزاعات المختلفة بين الطوائف. وفي هذا الصدد، بعث الفريق رسالة تأييد قوية إلى مؤتمر كيجيكو الثاني، المنعقد في جوبا من 5 إلى 7 أكتوبر.

43. شارك الفريق في مؤتمر 'جميع الأحزاب السياسية لجنوب السودان' المنعقد في جوبا من 13 إلى 17 أكتوبر، والذي اجتمع تحت موضوع "جنوب السودان المتحد من أجل الاستفتاء الشعبي الحر والعادل والشفاف". قام عشرون من الأحزاب السياسية السودانية، بما في ذلك حزب المؤتمر الوطني، بالإضافة إلى عديد من منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدينية بإرسال وفود إلى المؤتمر. وكان من المشجع للفريق للقرارات المتأنيّة والبناءة التي أصدرها المؤتمر، بما في ذلك التزام الاجتماع بتعزيز السلام والمصالحة، واحترام الديمقراطية، وحكم القانون، والتعدد السياسي وعمليات الاستفتاء الشعبي العادل. وفي هذا

الخصوص، يرحب الفريق اعتماد المؤتمر مدونة السلوك المشتركة للاستفتاءات والمشاورات الشعبية، وهي وثيقة أعدها الفريق لمساعدة الأطراف السودانية لتحقيق الاستفتاءات والمشاورات الشعبية الحرة والعادلة والشفافة.

44. يرحب الفريق ويشيد بقوة بالدور الواضح للمصالحة السياسية التي قدمتها قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان للمعارضين السياسيين للجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي هذا الصدد، فإن مشاركة قادة الأحزاب السياسية والمرشحين المستقلين الذين تنافسوا ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان خلال انتخابات أبريل في المؤتمر كانت خصوصاً مثجلة للصدر. منحت حكومة جنوب السودان عفوًا عامًا لثتى المجموعات والأفراد الذين تمردوا لسنوات ضد سلطتها، بما في ذلك إبان انتخابات أبريل 2010. ويرى الفريق أيضاً إعادة تنشيط منتدى قيادة الأحزاب السياسية لجنوب السودان كدليل مشجع على عزم قيادة جنوب السودان على مواجهة التحديات التي قد يحدثها التدبير بعد يناير 2011 معاً.

## الأمن

45. في 10 أغسطس، قدم الجيش الشعبي لتحرير السودان دليلاً للفريق زاعماً أن موظفي الأمن المقترنين بمؤسسة أمن جنوب السودان كانوا يقدمون أسلحة لمتبردي الجنرال جورج آثر في ولاية جنقلي، جنوب السودان. وادعى أيضاً أن هذا كان يشكل جزءاً ظاهراً من الأمر فقط وأن هناك خطة منظمة لوكلاء الأمن والجيش في الخرطوم لزعزعة استقرار جنوب السودان قبل وأثناء وبعد الاستفتاء. فحص الفريق الدليل بعناية وأثار القضية على أعلى المستويات. في مذكرته للرئاسة في 18 أغسطس، أثار الفريق أيضاً انشغاله أن البيانات العامة التحريضية والمثيرة للانقسام تسبب القلق وأنها ربما تززع الاستقرار.

46. يحيط الفريق علماً بأن مؤسسات اتفاقية السلام الشامل لمنع العنف ضعيفة وتفنقر إلى التثبيت. تستطيع لجنة الرصد المشتركة لوقف إطلاق النار أن ترد فقط على انتهاكات وقف إطلاق النار التي وقعت فعلاً، ولا تستطيع أن تتصرف بشكل وقائي. ولم يتم إضفاء الطابع المؤسسي بعد على القيادة العسكرية المشتركة، التي تملك تفويضاً لمثل تلك الإجراءات الوقائية، ولكن لا تتوفر لها أمانة. ستكون هناك حاجة إلى آليات مشتركة لمنع النزاع، وبخاصة في المناطق الحدودية، للفترة المتبقية لاتفاقية السلام الشامل، وبعد ذلك بالتأكيد.

#### رابعاً: تعزيز التحول الديمقراطي

47. خلال الفترة من يناير إلى أبريل 2010، تحسباً لانتخابات أبريل العامة، شملت أولويات الفريق خطوات لتعزيز التحول الديمقراطي في السودان. وقد نشأ هذا الأمر من التزام الفريق بمبدأ إقامة الديمقراطية كمبدأ توجيهي للإتحاد الأفريقي، فضلاً عن الإقرار بأن تنفيذ اتفاقية السلام الشامل يتطلب أن تشرف على المرحلة النهائية للفترة الانتقالية حكومة منتخبة بطريقة ديمقراطية في كل من الخرطوم وجوبا.

48. في الفترة التي تسبق الانتخابات العامة، تشاور الفريق بصورة منتظمة مع قادة جميع الأحزاب السياسية الرئيسية في السودان، أي كلا الطرفين الموقعين لاتفاقية السلام الشامل والأطراف الأخرى، في الحكومة والمعارضة، وأصحاب المصلحة الآخرين بما في ذلك المجتمع المدني. وكجزء من تعزيز القيم الديمقراطية، مهد الفريق بنجاح لعقد قمة الأحزاب السياسية في جوبا، جنوب السودان، من 1 إلى 2 مارس. حضر الاجتماع ممثلو الأحزاب السياسية الأربعة عشر. وعقد اجتماع منفصل لتسعة مرشحين مستقلين لشغل مناصب حكام المقاطعات جانبياً.

49. أثناء هذه القمة، اعتمدت جميع الأحزاب السياسية لجنوب السودان وعدد من الأحزاب السياسية الوطنية، بما فيها الجيش الشعبي لتحرير السودان، وحزب المؤتمر الوطني، وحزب المؤتمر الشعبي وحزب الأمة، مدونة للسلوك الانتخابي وإعلان الالتزامات المشتركة. كانت مدونة السلوك الانتخابي قانوناً طوعياً كمل القانون الانتخابي وإجراءات لجان الانتخابات الوطنية، مع توفير مجموعة من المعايير للسلوك السياسي للأحزاب السياسية أثناء الانتخابات. إن إعلان الالتزامات المشتركة كان إعلاناً لجميع الأحزاب السياسية، بما فيها الأطراف غير الموقعة لاتفاق السلام الشامل، واتفاقية دارفور للسلام، والركائز الأساسية لإقامة الديمقراطية في السودان.

50. إن مدونة السلوك الانتخابي شملت أحكاماً لإنشاء مجلس الأحزاب السياسية، وآلية لفض النزاع مؤلفة من جميع الأحزاب السياسية، وقائمة على مبدأ الضبط الذاتي للسلوك السياسي. على مدى الأسابيع التالية، أجرى الخبراء المرتبطون بالفريق ورش عمل تدريبية لأعضاء مجلس الأحزاب السياسية بحيث يؤدي إلى اتفاق بشأن عضوية المجلس، وإنشاء قواعد الإجراء وآلية الشكوى. وحدد الفريق أيضاً مكاتب لمجلس الأحزاب السياسية وساعده على حشد التبرعات لعملياتها أثناء الانتخابات. قدمت مفوضية الاتحاد الأفريقي مراقبين لمساعدة مجلس الأحزاب السياسية على أداء مهامه. إن نجاح نموذج مدونة السلوك الانتخابي ومجلس الأحزاب السياسية أدى بالفريق إلى اتفاق على إنشاء هيكل مماثلة لعملية الاستفتاء. وكانت الاختلافات بين الأحزاب شمال السودان تعني عدم إمكانية عقد اجتماع قمة لهذه الأحزاب. غير أن الفريق تمكن من التفاوض بشأن جوهر مدونة السلوك مع الأحزاب الرئيسية.

## الانتخابات

51. كان الفريق حاضراً في السودان أثناء فترة التصويت للانتخابات العامة (11-15 أبريل) والفترة التي بعدها. خلال هذه الفترة، تشاور الفريق عن كثب مع بعثة مراقبة الانتخابات للإتحاد الأفريقي برئاسة فخامة الرئيس جون كوفور، كما تشاور مع بعثات مراقبة الانتخابات الأخرى. خلال هذه الفترة، اجتمع الفريق بزعماء حكومة السودان وجميع الأحزاب السياسية الرئيسية. ظل الفريق في السودان خلال فترة فرز الأصوات وإعلان النتائج، يتشاور بصورة منتظمة مع الأحزاب من أجل ضمان تصرف الفائزين في الانتخابات بروح السماحة والشمولية. بقي الفريق أيضاً على اتصال وثيق مع الأطراف السياسية الأخرى لرصد ردودها إزاء النتائج الانتخابية واستجابتها وفقاً لذلك.

### الانتخابات المؤجلة

52. لأسباب مختلفة، أعيد إجراء انتخابات في بعض الدوائر الانتخابية، كما تم من جديد تحديد موعد انتخابات مجالس الولايات لولايتي الجزيرة وجنوب كردفان لفترة لاحقة في 2010. واصل الفريق متابعة هذه الانتخابات. وتعتبر الانتخابات في ولاية جنوب كردفان مسألة ذات اهتمام خاص بالنسبة للفريق، نظراً لأن هذه الولاية تضم أهم دائرة انتخابية لمؤيدي الجيش الشعبي لتحرير السودان في شمال السودان، وأن موعد الانتخابات المؤجل قريب من نهاية الفترة الانتقالية لاتفاق السلام الشامل. دخل الفريق في مفاوضات مع الزعماء السياسيين لحزب المؤتمر الوطني والجيش الشعبي لتحرير السودان، على المستوى الوطني ومستوى اولايات، بغية ضمان كون الانتخابات في جنوب كردفان حرة وعادلة، وأنها تساهم أيضاً في التعايش السلمي بين الدوائر السياسية والمجتمعات المحلية القاطنة في الولاية.

معالجة اهتمامات مسائل الجنسين في السودان

53. قام فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي، في يوليو 2010، بخطوات مهمة نحو ضمان أخذ البعد الجنساني لعمله في الحسبان، من خلال تعيين موظف مسائل الجنسين لفريق الدعم لفريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي.

54. أجرى الفريق تقييماً ميدانياً أولاً ورسم خارطة بأصحاب المصلحة حول مسائل الجنسين في سبتمبر 2010، مع التأكيد الخاص على جنوب السودان. وكان الهدف من التقييم، بين أمور أخرى، استطلاع مشاركة المرأة في الاستفتاء الشعبي القادم والمفاوضات حول ترتيبات ما بعد الاستفتاء. وبعد التقييم الميداني، تم إعداد تقرير تضمن تفاصيل حول سياق الجهود الجارية والتحديات، مبيناً في الوقت نفسه توصيات محددة لشتى أصحاب المصلحة. تم تقاسم التقرير مع وزارة مسائل الجنسين وشتى أصحاب المصلحة الذين استشيروا خلال التقييم الميداني.

55- حضر العاملون من فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي في الفترة من 12-14 أكتوبر 2010، مؤتمر نساء جنوب السودان حول الاستفتاء، الذي عقد في جوبا وقام بتنظيمه مكتب الرئيس ووزارة مسائل الجنسين والشؤون الاجتماعية والدينية لحكومة جنوب السودان، وذلك بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. أصدر المؤتمر خطة عمل وبيانا طلبا من حكومة جنوب السودان والأحزاب السياسية في المنطقة ضمان مشاركة المرأة في الإعداد للاستفتاء والاعتراف بأهميتها في فترة ما بعد الاستفتاء. أقام فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي علاقات وثيقة مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لتعزيز دور المرأة في استفتاء جنوب السودان، كما أنه يتعاون مع تلك المنظمة لتعزيز مشاركة المرأة في المشاورة الشعبية في جنوب كردفان وولايات النيل الأزرق. أجرى الفريق المذكور أيضا مناقشات تمهيدية مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمنظمات المحلية للمرأة لدراسة السبل

التي يمكن من خلالها ضمان أن يؤخذ دورها في الحساب، وان تتخرط مجموعات المرأة المحلية في التحضير لمؤتمر أهل دارفور.

56- ظهرت اهتمامات مسائل الجنسين أيضا بصورة بارزة في تقرير فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى حول دارفور، ولاسيما فيما يتعلق بالاهتمامات حول العدالة بالنسبة للمرأة التي عانت من العنف الجنسي، ومعالجة الآثار المحددة الناجمة عن أعمال العنف في دارفور بالنسبة لوضع النساء والأطفال. وينوي فريق التنفيذ الرفيع المستوى متابعة العملية بصورة وثيقة لضمان معالجة مطالب المرأة للعدالة.

#### خامسا- مفاوضات حول ترتيبات فترة ما بعد الاستفتاء:

57- اجتمع الفريق مع فرق العمل الخاصة بمفاوضات فترة ما بعد الاستفتاء، لحزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان على التوالي في 12 و 13 مايو. كما أنه ناقش مسائل ما بعد الاستفتاء مع قادة الأحزاب في العديد من المناسبات، وأيضاً مع بعثة الأمم المتحدة في السودان ولجنة الرصد والتقييم والشركاء الدوليين. وقد وقعت الأحزاب في أعقاب هذه المناقشات، مذكرة تفاهم في مكلي، إثيوبيا، في 23 يونيو، واتفقت بموجبها على إجراء مفاوضات حول ترتيبات فترة ما بعد الاستفتاء على أساس ثنائي، مع دعوة الفريق لكي يعمل كجهة لتسهيلها وإجرائها، بدعم من الإيجاد، ومنتدى شركاء الإيجاد والأمم المتحدة. وطبقاً لهذا الترتيب سيكون الفريق شاهداً على المحادثات والوسيط الدولي الوحيد للمفاوضات، على الرغم من أن الأحزاب سوف تتمكن من طلب النصح والدعم الدولي على أساس ثنائي. ولقد عرفت مذكرة التفاهم التي وقعت في مكلي، إثيوبيا، المنهجية الخاصة بالمفاوضات حول ترتيبات فترة ما بعد الاستفتاء.

58- عقدت "دورة مشتركة للعرض" في جوبا يومي 19 و 20 يوليو قام بتسهيلها الفريق وبمساعدة بعثة الأمم المتحدة في السودان ولجنة الرصد والتقييم. وقد عرض خبراء دوليون مختارون، خلال هذا الحدث، تجربة من أماكن أخرى في العالم، ومبادئ

عامة، وأفضل الممارسات. وقد أتيحت للأحزاب الفرصة لمناقشة أساليب ومبادئ عملها بصورة مفصلة.

59- ظل التقدم في المفاوضات بطيئاً نتيجة للافتقار إلى التوجيه الاستراتيجي من هيئة التفاوض الرئيسية وضعف الأمانة الفنية المشتركة التي أنشئت بموجب مذكرة التفاهم الموقعة في مكلي. استكمل الاتحاد الأفريقي مذكرة تفاهم مع الأمانة الفنية المشتركة ولجنة الرصد والتقييم اتفق بموجبها على دعم الأمانة بمبلغ 200.000 دولار أمريكي دعماً لعملية المفاوضات الشاملة. وتتفق الأحزاب، بموجب مذكرة التفاهم هذه، على تمويل عملية التفاوض بمبلغ 300000 دولار أمريكي بينما توفر لجنة الرصد والتقييم مبلغ 500000 دولار أمريكي. كان الاتحاد الأفريقي، في وقت استكمال هذا التقرير، يقوم بالإعداد للتوقيع على مذكرة التفاهم دعماً للمفاوضات. ومن المأمول أن يساعد هذا الدعم المالي، إلى جانب التوجيه السياسي والرئيسي المقدم بواسطة الاتفاق الإطاري، على التعجيل بعملية المفاوضات حول التفاصيل الخاصة بترتيبات فترة ما بعد الاستفتاء.

سادساً- التنسيق الإقليمي والدولي:

الارتباط مع الإقليم:

60- ظل ضمان التنسيق الإقليمي والدولي للارتباط في السودان، يشكل تركيزاً رئيسياً لأنشطة الفريق الذي أجرى خلال فبراير 2010، مشاورات مع الدول المجاورة، بما فيها إثيوبيا (يناير، يونيو ونوفمبر 2010)، أوغندا (4-5 فبراير)، كينيا (5-8 فبراير)، تشاد (10 فبراير)، مصر (من 11 إلى 12 ومن 13 إلى 14 فبراير وسبتمبر)، والجمهورية العظمى (12-13 فبراير). وقام أعضاء الفريق أيضاً بزيارة إرتريا (22-23 أبريل). وقد اجتمع الفريق خلال جميع هذه الزيارات مع رؤساء دول وحكومات البلدان المعنية بغية تشجيعهم على دعم عملية السلام في السودان،



طالباً وجهات نظر بشأن أفضل السبل للتعجيل بالبحث عن سلام وديمقراطية دائمين في السودان وحشد الدعم لعمل الفريق في هذا الصدد.

61- عقد الفريق في 22 يونيو 2010 اجتماعاً آخر مع دولة ملس زيناوي رئيس وزراء إثيوبيا، ورئيس الإيجاد، لاستعراض الوضع في أعقاب الانتخابات العامة في أبريل على ضوء التحضير لاستفتاء تقرير المصير والمفاوضات حول ترتيبات ما بعد الاستفتاء. علاوة على ذلك، شارك الفريق، في 9 مارس 2010، في اجتماع القمة لدول الإيجاد، في نيروبي، الذي تم تكريسه بصورة محددة للوضع في السودان. وشارك الفريق، في 23 نوفمبر، في أديس أبابا، في الدورة الاستثنائية السادسة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الإيجاد، واستعرضت القمة بصورة مكثفة التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية السلام الشامل، وأعرب عن استعداده لدعم جهود فريق الاتحاد الإفريقي الرفيع المستوى بكل الطرق الممكنة، وطلب من الفريق إطلاع الإيجاد على تطور المفاوضات عن طريق رئيسها. وإن الفريق، بصفة أكثر عمومية، في تفاعل متواصل مع رئيس الإيجاد، دولة ملس زيناوي رئيس وزراء إثيوبيا.

62- رحب الفريق بتطبيع العلاقات بين السودان وتشاد في فبراير وتوجه بالتهنئة إلى الحكومتين على التقدم المحرز في هذا الصدد. وواصل الفريق تبعا لذلك رصد الوضع على الحدود بين البلدين، ويشجعه في ذلك المدى الذي تقلصت إليه حالة انعدام الأمن واستئناف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية العادية. ويعتبر الفريق أن تطبيع العلاقات بين السودان وتشاد شرط أساسي للتسوية السياسية للنزاع في دارفور، وخطوة هامة نحو توفير الأمن لشعبي البلدين.

### جامعة الدول العربية:

63- واصل فريق الاتحاد الإفريقي الرفيع المستوى التشاور الوثيق مع المسؤولين في جامعة الدول العربية، بما في ذلك الأمين العام عمرو موسى، خلال زيارته إلى

القاهرة، في فبراير ومارس 2010، ولا حاجة إلى التأكيد على الدور الهام الذي تلعبه الجامعة العربية في السودان وأهمية الشراكة الوثيقة بين هذه المنظمة والاتحاد الإفريقي. وفضلا عن ذلك فقد حضرت الفريق، خلال وجوده في القاهرة في 21 مارس، مؤتمر المانحين الدولي لتنمية وإعادة إعمار دارفور. إن المؤتمر الذي قامت بتنظيمه منظمة المؤتمر الإسلامي قد استضافته بصورة مشتركة مصر وتركيا. وقد سعا المؤتمر إلى الحصول على تعهدات بمبلغ ملياري دولار أمريكي لمشروعات إنمائية طويلة المدى، وقد نجح المؤتمر في جمع 850 مليون دولار أمريكي فقط.

### العمل مع أوروبا:

64- سافر الفريق في 22 مارس، بناء على دعوة من السلطات النرويجية، إلى أوسلو، حيث أجرى مشاورات مع عدد من المسؤولين، بمن فيهم وزير الخارجية. وقد أعربت السلطات النرويجية عن التزامها بتنفيذ اتفاقية السلام الشامل ودعم الاتحاد الإفريقي والجهود التي يبذلها الفريق علاوة على استعدادها لتوفير المساعدة في مجالات مثل عملية ما بعد الاستفتاء، وترسيم الحدود، وعملية المصالحة وبناء القدرات في جنوب السودان.

65- زار الفريق يومي 23 و24 مارس 2010 بروكسل، حيث اجتمع مع عدد من المسؤولين والمؤسسات في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك البارونة كاترين اشتون، الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية وسياسة الأمن ونائب رئيس المفوضية الأوروبية، واللجنة السياسية والأمنية للاتحاد الأوروبي، والبرلمان الأوروبي، ثم مبعوث الاتحاد الأوروبي الخاص بالسودان، توربين برييل. وقد أتاحت هذه الاجتماعات الفرصة لإجراء مناقشات تفصيلية وشاملة حول كافة الجوانب الخاصة بالوضع في السودان. وأعرب المسؤولون في الاتحاد الأوروبي عن دعمهم لتقرير الفريق وجهود الاتحاد الإفريقي، مؤكدين على استعداد الاتحاد الأوروبي لتقديم الدعم إلى أعمال الفريق. وقد اجتمع الفريق خلال وجوده في بروكسل، في 24

مارس، مع أعضاء المجموعة الإفريقية للسفراء المعتمدين لدى الاتحاد الأوروبي وأطلعهم على أنشطته.

### التنسيق بين مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الأمم المتحدة:

66- كجزء من الجهود الشاملة لدعم عملية تنفيذ اتفاقية السلام الشامل، والعملية السياسية لتسوية للأزمة السودانية في دارفور وتسهيل التحول الديمقراطي في السودان، عقدت مفوضية الاتحاد الأفريقي اجتماع استعراضيا استراتيجيا رفيع المستوى للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في أديس أبابا في 7 مايو 2010. وقد حضر الاجتماع الذي توليت رئاسته، أعضاء الفريق ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن ومساعد الأمين العام للأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام، والمبعوث الخاص المشترك لبعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور وكبير الوسطاء المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لدارفور والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في السودان. وقد عقد الاجتماع الثاني للاستعراض الاستراتيجي للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في 5 نوفمبر 2010، وكان الاجتماعان هاما في تعزيز التنسيق بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لدعم الأحزاب السودانية.

67- اجتمع أعضاء الفريق في 14 يوليو 2010 في نيويورك مع مساعد الأمين العام للأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام، والمبعوث الخاص المشترك والمبعوث الخاص للأمين الأمينة العام للأمم المتحدة في السودان وكبير الوسطاء المشترك بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في السودان. وقد استعرضوا خلال الاجتماع وضع المحادثات السياسية في الدوحة، وأنشطة اليوناميد علاوة على مختلف المشاورات التي أجراها الفريق واتفقوا على العمل بصورة وثيقة وتنسيق أنشطتهم فيما يتعلق بكل من المفاوضات السياسية في الدوحة وتنفيذ اتفاقية السلام الشامل.

### إنشاء المنتدى التشاوري حول السودان:

68- وفي الوقت نفسه، نظمت اجتماعا تشاوريا بشأن السودان، في أديس أبابا، إثيوبيا، في 8 مايو 2010. وقد تم عقد هذا الاجتماع تطبيقا للقرار الذي اتخذ بأبوجا في أكتوبر 2009 والمشار إليه أعلاه. إضافة إلي وأعضاء فريق الاتحاد الإفريقي الرفيع المستوى ومفوض السلم والأمن للاتحاد الإفريقي، حضر الاجتماع كل من الإيجاد (إثيوبيا، رئيسا والأمانة) ومنظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي والبلدان المجاورة للسودان (وهي تشاد، جمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وكينيا وليبيا وأوغندا)، والمبعوثين الخاصين أو ممثليهم من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن للأمم المتحدة والشركاء الآخرين للاتحاد الإفريقي فضلا عن ممثلين من قطر ولجنة الرصد والتقييم. كما شارك في الاجتماع رئيس مجلس السلم والأمن وملاوي بصفتها رئيس الاتحاد الإفريقي. وحضره أيضا كبير الوسطاء المشترك والممثل الخاص المشترك والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للسودان.

69- استعرض الاجتماع الوضع في السودان وقيمه في أعقاب انتخابات أبريل 2010، وفي ضوء التقدم المحرز والتحديات التي تمت مواجهتها في تنفيذ اتفاق السلام الشامل وفي البحث عن السلم والأمن والعدالة والمصالحة في دارفور. وأكد الاجتماع أنه بإجراء انتخابات سلمية أسفرت عن اختيار ممثلين على جميع مستويات الحكومة، برز واقعا جديدا الذي سيوجه ويساهم في جهود صنع السلام وبناء السلام في دارفور. وأقر الاجتماع بأن تطورات الأوضاع في السودان هي ذات أهمية حاسمة في المنطقة والقارة الإفريقية فضلا عن بقية المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، رحب الاجتماع بقرار الاتحاد الإفريقي تفعيل المنتدى التشاوري الذي تم إنشاؤه بناء على قرار مجلس السلم والأمن الصادر في 29 أكتوبر 2009.

70- وفيما يتعلق بتنفيذ الأحكام المتبقية من اتفاق السلام الشامل على وجه الخصوص، والتفاوض بشأن ترتيبات ما بعد الاستفتاء، وافق الاجتماع، من بين أمور أخرى، على ما يلي: (أ) ضرورة بذل كل الجهود الممكنة لمساعدة الأطراف السودانية على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق السلام الشامل، (ب) تهيئة الظروف اللازمة لنجاح إجراء الاستفتاء في جنوب السودان وأبيي، (ج) تقديم الدعم لبناء القدرات والتخفيف من حدة النزاعات في جنوب السودان. وفيما يتعلق بدارفور، قرر الاجتماع أنه ينبغي الشروع في عملية سياسية في دارفور، وفقا لتوصيات فريق الاتحاد الإفريقي الرفيع المستوى حول دارفور، تكون شاملة لجميع أصحاب المصلحة في دارفور وتتناول جميع القضايا بشكل شامل. وأكد الاجتماع أن عملية السلام في الدوحة والتي جلات بين الأطراف المتنازعة، ينبغي أن تستمر في نفس الوقت بهدف التوصل إلى نهاية حاسمة للنزاع المسلح بين حكومة السودان والحركات المسلحة كعنصر أساسي من هذه العملية.

71- في 17 يوليو، انعقد المنتدى الاستشاري حول السودان في الخرطوم وترأسه مفوض الاتحاد الإفريقي للسلم والأمن، السفير رمضان العمامرة والأمين العام المساعد للأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام، السيد آلان لوروي. قدم حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان عروضاً خلال جلسة افتتاح المنتدى التشاوري ثم رداً على الأسئلة التي طرحها المشاركون.

72- تناول المنتدى قضايا تتعلق بتنفيذ اتفاق السلام الشامل. وشدد، من بين أمور أخرى، على ضرورة التوصل إلى اتفاق بشأن العمليات المتبقية من اتفاق السلام الشامل، بما في ذلك وضع الهياكل الضرورية للتفعيل الكامل لمفوضية الاستفتاء بجنوب السودان، والمشاورات الشعبية في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، وترسيم الحدود بين الشمال والجنوب وفقاً للالتزامات اتفاق السلام الشامل. ورحب المنتدى بالتقدم المحرز مع الشروع في مفاوضات ما بعد الاستفتاء.

73- كُرر المنتدى الدعوة إلى عملية سياسية شاملة في دارفور لمعالجة جميع القضايا الرئيسية التي تهم شعب دارفور. وأشاد الاجتماع بالجهود التي يبذلها كبير الوسطاء المشترك وحكومة قطر في الإشراف على المفاوضات في الدوحة وشجع على الإسراع في التحضير لعملية سياسية داخلية في دارفور من خلال عقد مؤتمر دارفوري دارفوري على وجه الخصوص لاستكمال الجهود المبذولة في الدوحة. ودعا المنتدى حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/عبد الواحد إلى الانضمام إلى العملية دون تأخير. وإذ أشار إلى التدهور الأخير للوضع الأمني في دارفور، دعا المنتدى حكومة السودان إلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة، من جانب واحد، وكذلك التعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور وفريق الاتحاد الإفريقي الرفيع المستوى والشركاء الآخرين، لتحسين الأمن في دارفور وتعزيز حماية المدنيين. وشدد المنتدى أيضا على ضرورة مواصلة وتكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق الانتعاش والتنمية السريعين في دارفور.

74- تم عقد الاجتماع الثاني للمنتدى التشاوري حول السودان في أديس أبابا في 6 نوفمبر، تحت الرئاسة المشتركة للمفوض رمضان العمامرة والأمين العام المساعد للأمم المتحدة آلان لوروي. وتفاعل المنتدى مع الأطراف السودانية وكان هناك تبادل عميق لوجهات النظر بشأن تنفيذ اتفاق السلام الشامل والوضع في دارفور.

75- لاحظ المشاركون أن المنتدى التشاوري عقد اجتماعه الثاني في منعطف حاسم من تاريخ السودان، مع الاستفتاء حول تقرير المصير الذي سيجري خلال مدة تزيد قليلا على شهرين. ورحب الاجتماع بالتزام الأطراف بضمان الاستكمال الناجح لتنفيذ اتفاق السلام الشامل وشجعها على بذل المزيد من الجهود من أجل حل القضايا العالقة، بما في ذلك الأمن وأبيي وترسيم الحدود واسترعى الانتباه إلى قضية حقوق المواطنة على وجه الخصوص. وبشأن دارفور، أثنى الاجتماع على مثابرة حركة العدل والمساواة ودولة قطر في محاولة جلب جميع الأطراف إلى طاولة المفاوضات بغية التوصل إلى اتفاق ورحب بالتقدم الذي أحرزته حكومة جنوب السودان وحركة

التحرير والعدالة في مناقشاتها، ودعا حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان (عبد الواح النور) إلى المشاركة في المحادثات فوراً ودون شروط مسبقة، بهدف التوصل إلى اتفاق قبل نهاية العام. وفي هذا الصدد، اتفق الاجتماع على ضرورة أن تؤدي مفاوضات الدوحة إلى وثيقة ختامية يتم استكمالها في موعد أقصاه ديسمبر 2010 وفقاً للجدول الزمني الذي اتفقت عليه الأطراف. وستكون نتائج مفاوضات الدوحة نقطة الانطلاق للاجتماع الأول للعملية السياسية في دارفور التي من المقرر أن تجري في دارفور في ديسمبر تحت رعاية فريق الاتحاد الإفريقي الرفيع المستوى واليوناميد بالشراكة مع دولة قطر. واتفق المشاركون كذلك على أن يتولى هذا الاجتماع إعداد جدول أعمال العملية السياسية في دارفور والتي سوف تؤدي إلى عقد مؤتمر في دارفور في أوائل عام 2011. وأعرب الاجتماع عن دعمه للجهود المتواصلة التي بذلها فريق الاتحاد الإفريقي الرفيع المستوى والقيادة التي أبدتها في جميع جوانب التزامه في السودان.

### الاجتماعات في مجلس الأمن للأمم المتحدة:

76- زار الفريق نيويورك في الفترة من 13 إلى 15 يونيو 2010. وفي 14 يونيو، قدم رئيس الفريق عرضاً أمام مجلس الأمن أبلغ فيه أعضائه عن أنشطة الفريق. وأدلى أعضاء مجلس الأمن بتصريحات أكدوا فيها على التحديات التي تواجه السودان وضرورة دعم الأطراف السودانية. وأعربوا عن دعمهم للالتزام القوي للاتحاد الإفريقي، ولا سيما من خلال فريقه الرفيع المستوى لضمان السلم الدائم في السودان. والتقى الفريق أيضاً بمجموعة السفراء الإفريقيين.

77- في 16 نوفمبر، خلال رئاسة المملكة المتحدة لمجلس الأمن للأمم المتحدة، بحث مجلس الأمن، مرة أخرى، مسألة السودان في اجتماع عقد على المستوى الوزاري. وقدم رئيس الفريق عرضاً أمام المجلس عن طريق الفيديو أطلع فيه المجلس على الأنشطة الأخيرة للفريق، بما في ذلك "الإطار لحل المسائل العالقة المتعلقة بتنفيذ اتفاق

السلام الشامل والعلاقات المستقبلية بين شمال السودان وجنوبه" الذي وافقت الأطراف عليه مؤخرا والجهود الجارية لحسم مسألة أبيي. وكرر مجلس الأمن دعمه المستمر لعمل الفريق.

### الاجتماع الرفيع المستوى في الجمعية العامة للأمم المتحدة:

78- شاركت مفوضية الاتحاد الأفريقي والفريق في الاجتماع الرفيع المستوى الذي نظمه الأمين العام للأمم المتحدة في نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في 24 سبتمبر. وأدلى كل من رئيس الفريق وأنا شخصيا بخطاب في مجلس الأمن تم خلاله تسليط الضوء على الجهود التي يبذلها الاتحاد الإفريقي عن طريق الفريق لتسهيل المفاوضات حول القضايا العالقة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل وترتيبات ما بعد الاستفتاء وإحلال السلام و العدالة والمصالحة في دارفور. وعلى هامش هذا الاجتماع، التقى الفريق بكبار أعضاء حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان وكذلك مع مسؤولي حكومة الولايات المتحدة ، وممثلي الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين الآخرين.

### التفاعل مع الولايات المتحدة:

79- خلال الفترة من 15 الى 18 يونيو 2010، زار الفريق واشنطن العاصمة. وفي 16 يونيو، التقى الفريق بهيلاري كلينتون، وزيرة الخارجية والجنرال سكوت غريشن، المبعوث الأميركي الخاص للسودان والسفير جيف هربست، المنسق المكلف بإعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار والسيدة استير بريمر، وكيلا الوزير للمنظمات الدولية والسفير جوني كارسون، وكيل الوزير للشؤون الإفريقية وغيرهم من كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية. وفي اليوم نفسه، اجتمع الفريق مع الرئيس باراك أوباما، والمستشار المكلف بالأمن الوطني، الجنرال جيمس جونز وغيره من كبار مسؤولي مجلس الأمن الوطني. أعرب الرئيس أوباما وغيره من كبار المسؤولين عن تقديرهم



للجهود التي يبذلها الاتحاد الإفريقي وأكد دعم الإدارة الأمريكية لعمل فريق الاتحاد الإفريقي الرفيع المستوى والتزامه بالاستكمال الناجح للعمليات الجارية في السودان. وفي 17 يونيو، التقى أعضاء فريق الاتحاد الإفريقي الرفيع المستوى بزعماء الكونجرس ومجلس الشيوخ. كما قدموا إحاطة إلى مجموعة السفراء الأفريقيين. وفي وقت سابق، التقى الرئيس مبيكي، في 10 يونيو 2010، بنائب الرئيس الأميركي جو بايدن في جنوب أفريقيا. وخلال هذا الاجتماع، ناقشا الوضع في السودان.

80- في 23 أكتوبر 2010، اجتمع الفريق مع رئيس لجنة مجلس الشيوخ الأمريكي للعلاقات الخارجية، السيناتور جون كيري في الخرطوم. وخلال هذا الاجتماع، أطلع الفريق السناتور كيري على عمله في السودان. ومن جانبه، أوضح السناتور كيري موقف الولايات المتحدة بشأن أبيي وأعرب عن دعم الولايات المتحدة الكامل والمستمر لعمل الفريق، كما ناقش السبل التي تدرسها الحكومة الأمريكية والكونجرس بغية تقديم الدعم والحوافز للأطراف في هذه المرحلة الأخيرة الحاسمة من اتفاق السلام الشامل. وفي 6 نوفمبر 2010، اجتمع الفريق مرة أخرى مع السيناتور كيري الذي كان قد عاد إلى السودان لمناقشة مجموعة من الحوافز لتشجيع الأطراف على اتخاذ إجراءات سريعة لتنفيذ القضايا العالقة في اتفاق السلام الشامل.

#### سابعاً - الملاحظات:

81- أود أن أختتم هذا التقرير المعروض على المجلس بالملاحظات التالية المستمدة من تجربة الفريق خلال فترة ولايته التي استغرقت اثني عشر شهراً والتوصيات المرتبطة بذلك إلى الأطراف السودانية والمنظمات الأفريقية والدولية.

(1) دارفور:

82- في فترة الاثني عشر شهرا ومنذ استكمال تقرير فريق الاتحاد الإفريقي الرفيع المستوى وقبول توصياته كسياسة الاتحاد الإفريقي، فإن تنفيذ تلك التوصيات كان مخيبا للآمال. وبخصوص الأبعاد الأساسية المتعلقة بالعدالة والمصالحة والأمن وعملية السلام والعملية السياسية، لم يتم تحقيق ما كنت أمل من التقدم.

العدالة والمصالحة:

83- فيما يتعلق بالعدالة والمصالحة، لم يتم بعد اتخاذ التدابير لضمان المساءلة والمصالحة بخصوص الجرائم التي ارتكبت في دارفور خلال النزاع بالطريقة التي يراها تقرير فريق الاتحاد الإفريقي الرفيع المستوى. ومع الاعتراف بالتحديات العملية وغيرها الخاصة بإجراء التحقيقات والمحاكمات أو عمليات المصالحة الحقيقية في البيئة الأمنية المضطربة في دارفور، فإن هناك حاجة إلى التركيز مجددا على قضايا العدالة والمصالحة. وإن أي نهج يرجى العدالة والمصالحة حتى بعد الانتهاء الكامل للأعمال العدائية، سيفشل في تلبية احتياجات شعب دارفور.

84- برزت قضايا العدل والمصالحة في المفاوضات بين حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة مع مقترحات محددة واردة من حركة التحرير والعدالة وفي مشروع الاتفاق الذي قدمته الوساطة المشتركة إلى الأطراف. وقد اعتمدت الحكومة أيضا استراتيجية خاصة بدارفور تتناول مسألة العدالة والمصالحة وتحتاج إلى مزيد من التجسيد على الأرض وتمشيا مع توصيات فريق الاتحاد الإفريقي الرفيع المستوى.

85- كمثال للخطوات التي تتخذها الحكومة فيما يتعلق بالعدالة، يجدر بالذكر تعيين مدع عام جديد مؤخرا للنظر في الجرائم في دارفور. وفي لقاءات مع الفريق، قدم ممثلو الحكومة، بمن فيهم المدعي العام لدارفور، ضمانات بأنه ستتم مراجعة التحقيقات

السابقة بصورة فعالة وأنه سيتم التحقيق بجدية كاملة في الجرائم الجديدة، بما في ذلك أعمال القتل في طبرة في 2 سبتمبر 2010. وقد أبلغ مسؤولون الفريق بأن الحكومة تعتزم إقامة دعاوى قضائية أمام المحاكم الجنائية الخاصة بأحداث دارفور. وسيواصل الفريق متابعة هذه الالتزامات وغيرها.

86- في إطار تنفيذ هذه التدابير، ألاحظ أن الحكومة قد أدركت الحاجة إلى استعراض مختلف جوانب عملية العدالة الجنائية لضمان أن تعمل جميع العناصر بطريقة متكاملة ومن أجل تحقيق العدالة. وقد حدد المسؤولون، من بين أمور أخرى، الضرورة القصوى لوضع وتنفيذ تدابير لحماية الشهود والضحايا المشاركين في إجراءات العدالة الجنائية، وتوفير التمثيل القانوني الفعال للدفاع، والحاجة إلى تعزيز المصالحة عقب الجرائم، باعتبارها مجالات تحتاج إلى عناية فائقة.

87- لبلوغ الهدف العام المتمثل في تحقيق العدالة والمصالحة فيما يتعلق دارفور، سيكون من الضروري، على نحو ما أوصى به فريق الاتحاد الإفريقي الرفيع المستوى، أن تتناول الحكومة هذه العناصر المترابطة بشكل منطقي ومن خلال إطار عام. الأمر الذي سيمكن من استحداث التدابير بصورة تدريجية، بدءاً بالإجراءات الأحادية الجانب وانتهاءً بالتدخلات التي تأتي نتيجة للتسوية السياسية للنزاع.

88- وبالتالي، أوضح لي الفريق أنه سيواصل العمل من أجل حمل حكومة السودان على تقديم تفاصيل مقترحاتها الرامية إلى تعزيز العدالة الجنائية والمصالحة، بما في ذلك التدابير المحددة لتعزيز المحاكم الجنائية الخاصة بأحداث دارفور والتي ستكون المنبر الرئيسي لمحاكمة الجرائم في دارفور. ومن خلال الحوار السياسي في دارفور، سيشجع الفريق على المشاركة النشطة لسكان دارفور في عملية تحديد وإقرار التدابير المحددة التي ستكون مطلوبة لتنفيذ الاستراتيجية. وسوف يعمل مع الشركاء الآخرين على الأرض وخاصة اليوناميد لتشجيع الدعم العملي في تعزيز نظام العدالة الجنائية في دارفور على وجه الخصوص وتسهيل جهود المصالحة.

89- على الرغم من أن مقترح فريق الاتحاد الإفريقي الرفيع المستوى بخصوص إنشاء محكمة مختلطة قد واجه الشكوك في أوساط بعض قطاعات المجتمع السوداني، كان الدافع وراء توصية فريق الاتحاد الإفريقي الرفيع المستوى المخاوف التي أعربت عنها قطاعات كبيرة من المجتمع السوداني وخصوصا الجماعات في دارفور والتي مفادها أن أي مبادرات للعدالة تحتاج إلى كسب ثقة شعب دارفور. وتبقى المحكمة الهجين، ومبدأ التهجين، جزءا أساسيا من الاستجابة للعدالة والمصالحة في دارفور على النحو المبين في تقرير فريق الاتحاد الإفريقي الرفيع المستوى. سيواصل الفريق دعوة الحكومة إلى النظر في المسألة التي سوف تُناقش أيضا، كما يتوقعه فريق الاتحاد الإفريقي الرفيع المستوى، في إطار العملية السياسية في دارفور ومؤتمر أهل دارفور.

90- إن وجهة نظري ووجهة نظر الفريق هي أن تحقيق التقدم الملموس في الأعمال التحضيرية وتنفيذ العدالة الجنائية وغيرها من المبادرات سيكون بمثابة اختبار للالتزام الحكومة بتحقيق السلام العادل في دارفور وخطوة هامة في إعادة بناء الثقة بين الشعب والحكومة. ولكي تكون فعالة، يجب أن تكون هذه الجهود جزءا من استراتيجية أوسع تربط بين السلام والعدالة والمصالحة على النحو الذي يتوخاه فريق الاتحاد الإفريقي الرفيع.

### الأمن:

91- بما يتعلق بالأمن، واصل الفريق رصد الوضع الأمني في دارفور، بما في ذلك الإحصاءات عن الحوادث العنيفة التي جمعتها اليوناميد. وحتى أوائل 2010، استمرت الاتجاهات التي كانت سائدة في العامين الماضيين، أي الانخفاض العام البطيء في مستويات العنف في ظل عزو غالبية الحوادث إلى النزاع القبلي والجريمة. لوحظت أيضا زيادة مقلقة في احتجاز الرهائن. وفي مايو 2010، كانت هناك زيادة حادة جدا في أعمال العنف القاتلة، نتيجة لانهايار اتفاق وقف إطلاق النار

بين حكومة السودان وحركة العدل والمساواة وما ترتب على ذلك من زيادة أعمال القتال بين القوات المسلحة السودانية وحركة العدل والمساواة. ولحسن الحظ، فإن هذا القتال الكثيف لم يمتد حتى يونيو، على الرغم من تكرّر الحوادث. وقد شهد مايو ويونيو أيضا زيادة في الصراعات بين القبائل، لا سيما فيما بين القبائل العربية. وفي يوليو، كان هناك تطور جديد تمثل في تجدد العنف داخل مخيم النازحين في كالما بين مجموعات مؤيدة ومناوئة لمحادثات السلام في دار فور، مما أسفر عن سقوط ما لا يقل عن ستة قتلى. وفي سبتمبر، امتد هذا الصراع إلى مخيم حمودية بالقرب من زالنجي وأدى إلى سقوط عشرة قتلى. أعرب الفريق عن قلقه من المجزرة التي استهدفت عددا من المدنيين في مخيم طبرة للنازحين داخلها في 2 سبتمبر والتي هي الأسوأ من نوعها منذ سنوات عديدة، وقد وقعت في وقت شهد تزايد العنف، بما في ذلك مواجهتن مسلحة في مختلف مناطق دارفور.

92- تبرز هذه الحوادث والمشهد العام بوضوح مخاطر السماح باستمرار حالة من انعدام الأمن الشامل دون اتخاذ إجراءات حاسمة لحلها. إن مستوى التسلح في المجتمع ككل وضعف المؤسسات لتوفير القانون والنظام، على خلفية الصراع السياسي المستمر، يخلق وضعاً محفوفاً بالمخاطر يُتوقع أن تنفجر فيه أعمال عنف جديدة. يعيد الفريق التأكيد على أهمية أن تتخذ حكومة السودان إجراءات من جانب واحد، بالتنسيق مع اليوناميد، لتوفير الأمن لمواطنيها في دارفور.

### السلام والتسوية السياسية:

93- في إطار البحث عن اتفاق سياسي شامل، فإن من دواعي التشجيع بالنسبة لي أنه كان هناك تأييد واسع النطاق، سواء في السودان أو على الصعيد الدولي، للمبدأ الذي مفاده أن أي حل للنزاع في دارفور يجب أن يكون نتيجة عملية تفاوضية شاملة تضم كلا من الأطراف المحاربة وغير المحاربة والدوائر حول جدول أعمال شامل. ومن بين الحجج الداعمة لهذا النهج، ملاحظة أن التفاوض مع المتمردين المسلحين فقط يوفر

حافزا للمجموعات أو الأفراد الساخطين للتخلي عن الالتزام السياسي المدني لصالح التمرد المسلح ويتيح الفرصة للمتمردين المسلحين، بصرف النظر عن مستوى الدعم الشعبي الذي يتمتعون به، لجعل عملية السلام رهينة لأجنداتهم الضيقة. وقد تم الترحيب بهذا التحليل والتوصية في السودان وكان الأساس لاعتماد تقرير فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الإفريقي حول دار فور من قبل مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي وإجازته من مجلس الأمن للأمم المتحدة لاحقاً.

94- إذا كان كبير الوسطاء المشترك بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة قد بذل الجهود لإشراك المجتمع المدني في دارفور في محادثات السلام، فإن جهوده ظلت، حتى الآن، ذات طابع استشاري وانتقائي وخاص. وكانت النتيجة المؤسفة لذلك أن تصبح القضية مجرد قضية دارفورية داخلية بحتة. وفي ظل انحصار المحادثات مع الجماعات المسلحة، سمحت هذه العملية للحركات المسلحة بأن تسعى في الأرض فساداً إذا رغبت في ذلك. وقد رفضت الحركتان الكبيرتان وهما حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان (عبد الواحد)، المشاركة في محادثات الدوحة، مما يجعل أي اتفاق يتم توقيعه شكلياً.

95- إنني أؤيد بقوة رأي الفريق القائل إن النزاع في دارفور لا يزال يحتاج إلى عملية تفاوضية شاملة وجامعة على نحو ما هو محدد في تقرير فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الإفريقي حول دار فور. وحتى لحظة كتابة هذا التقرير، فإن ظروف إنشاء هذه العملية السياسية في شكل مؤتمر دارفوري-دارفوري ليست أكثر تجاوباً مما هي عليه النقاط السابقة. وعلى وجه الخصوص، فإن الاستقطاب الناجم عن حوادث العنف الأخيرة والقلق المقترن بالاستفتاء قد زعزع عراقيلاً إضافية على الطريق نحو عقد مثل هذا المؤتمر. ومع ذلك، فإن هذه الاعتبارات لا تقلل أبداً من الضرورة لعقد المؤتمر الدارفوري-الدارفوري بهدف التوصل إلى اتفاق سياسي شامل. ومما يشجعني التوافق الذي توصل إليه الاجتماع الأخير في هذا الصدد

## ( 2 ) تنفيذ اتفاق السلام الشامل:

96- يعتبر التنفيذ الناجح لاتفاق السلام الشامل أكبر تحد يواجهه السودان. وحتى الآن، وفت الأطراف السودانية بالتزاماتها الرئيسية إزاء اتفاق السلام الشامل. وقد تم قطع أهم مراحل اتفاق السلام الشامل وإن لم يراع كثير منها جدول زمنه. ولقد تحقق تنفيذ معظم الالتزامات المترتبة على الاتفاق بالرغم من تفشي عدم الثقة بين الأطراف، نتيجة كثير من التأخر والمرارة. بل وهدد في بعض الأحيان بتعريض السلام للخطر. غير أنه تم الالتزام بروح الاتفاقية التي تمثلت في تضافر جهود الأطراف لجعل الوحدة أمرا جذابا.

## الاستفتاء في جنوب السودان:

97- يعتبر إجراء الاستفتاء في جنوب السودان الركن الأساسي لاتفاق السلام الشامل وللمستقبل السودان. واعتقادي راسخ بأن من الأهمية القصوى أن يجري الاستفتاء بطريقة ذات مصداقية وشرعية وسلمية. وينبغي تمكين جميع المؤهلين للتصويت والراغبين في ذلك من القيام بذلك، ولا ينبغي أن يكون ثمة ما يدع مجالاً للشك في صحة شرعية النتائج. ولهذا الغرض، تنوي المفوضية إيفاد بعثة مراقبة ستعمل على نحو وثيق مع بعثات المراقبة الدولية.

98- في الوقت الراهن، يتم الالتزام بالجدول الزمني للاستفتاء ولكن الهامش ضيق جدا. وقد ارتفعت أصوات تتساءل عما إذا كان من الممكن تقنيا استكمال عملية التسجيل وسجل الناخبين والحملة الانتخابية في الشهرين المتبقين. ومن المشروع جدا إثارة مثل هذه التساؤلات. بل إن ما لا يعتبر مشروعا هو الدعوة إلى اتخاذ أي خطوة، أو الإقدام على اتخاذ أي خطوة من شأنها أن تؤخر الاستفتاء أو تعرضه للخطر. إنني

أؤيد توصيات الفريق ببذل جميع الجهود للتعبيل بالتحضيرات للاستفتاء، دون التضحية بالمبادئ الديمقراطية.

### أبيي:

99- تعتبر مسألة أبيي أعوص مشكلة من مشاكل السودان كلها. وأعتقد أن الوضع يتطلب من القيادة السودانية أن تكون على مستوى التحدي لإيجاد حل عادل يتمشى مع الاتفاقات الحالية ويقر بمبدأ وضع أبيي كجسر بين الشمال والجنوب. وفي هذه الأثناء، يواصل الفريق دعمه للجهود التي يبذلها مجلس كنائس السودان من أجل تعزيز المصالحة ولأم الجراح بين طائفتي أنجوك دينكا وميسيريا في أبيي.

### الحدود بين الشمال والجنوب:

100- أحث على أن يتم، في الميدان، استكمال ترسيم الخطوط الفاصلة في مناطق الحدود غير المتنازع عليها، وذلك في أقرب وقت ممكن. ويبيدي الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة استعدادهما للمساعدة في العملية. وأحث الأطراف، على أعلى المستويات، على التوصل إلى اتفاق بشأن مناطق الحدود التي لا تزال موضع النزاع. وإذ يلاحظ الفريق أنه من غير المحتمل إيجاد حل كامل لهذ المسائل واستكمال الترسيم على الميدان بحلول يناير، فإني أحث بشدة على استمرار عملية التفاوض بشأن الحدود وترسيمها بعد الاستفتاء، مع هدف اختتام العملية قبل 9 يوليو 2011.

### ولايات التماس:

101- أنضم إلى رأي الفريق في الإشادة بالأطراف، وخصوصا بحكام الولايات العشر المتاخمة للحدود بين الشمال والجنوب، لما تبذله من جهود في سبيل تعزيز التعاون وحسن الجوار، ولاهتمامها بالطرق العملية للتعاون ومنع النزاع. يعتبر ذلك مبادرة هامة. وأؤيد اقتراح الفريق بإضفاء صبغة مؤسسية على منتدى حكام ولايات التماس



العشر وأن يبقى هذا الهيكل قائماً بعد الاستفتاء وبعد نهاية الفترة الانتقالية لاتفاق السلام الشامل. وفي حالة اختيار جنوب السودان الوحدة، ستصير ولايات التماس مركز ثقل هذه الوحدة. وفي حالة الانفصال، سيكون من الأهمية الإبقاء على علاقات طيبة عبر الحدود.

### المشاورات الشعبية:

102- كانت المشاورات الشعبية مقررة في جنوب كردفان وفي ولايات النيل الأزرق في وقت كانت فيه الأطراف تفترض أن اتفاق السلام الشامل سيعطي الوحدة جاذبية أكثر. وقد تم تحديد توقيت المشاورات وصياغة عملياتها تبعاً لذلك. وفي الوقت الراهن، تجري المشاورات الشعبية على خلفية سياسية مختلفة جداً، بما في ذلك الاستفتاء في جنوب السودان.

103- إن الاختلاف في السياق لا يجعل المشاورات الشعبية أقل أهمية. بل إن احتمال وقوع جنوب كردفان وولايات النيل الأزرق في الجزء الشمالي من السودان في حالة تقسيم البلد يعطي مزيداً من الأهمية للمسائل المتعلقة بحقوق الأقليات والتنوع العرقي والديني، والوحدة في الاختلاف. ولو تم فصل أعضاء الجماعات التي تسمى نفسها "جماعات أفريقية"، وخصوصاً مؤيدو وأعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان، عن إخوانهم في الشمال، فسيشعرون بأنهم أقلية ضعيفة. فمستقبل شمال السودان مرهون، بشكل حاسم، على سير المشاورات الشعبية والإخلاص في تنفيذ نتائجها.

104- وفي هذا الصدد، أود أن أسترعي الانتباه إلى أهمية لجنة المراجعة الدستورية التي أسند إليها اتفاق السلام الشامل (المادة 2.12.10) صلاحية قيادة عملية مراجعة الدستور، بطريقة تشاركية وشاملة، قبل نهاية الفترة الانتقالية. ولقد أهمل هذا الواجب إهمالاً غير عادل، ويوصي الفريق بضرورة شروع اللجنة في عملية المراجعة فور استكمال الاستفتاء والمشاورات الشعبية.

### العنف الداخلي في جنوب السودان:

105- يظل الفريق معنياً بمسألة العنف داخل المجتمعات في جنوب السودان، وتؤثر تحرياته إلى أن معظمه تعود جذوره إلى الإرث الذي خلفته الحرب الأهلية وما صاحبها من تفكك الحكم. إن التدخلات الفورية بهدف وقف العنف هي أمر أساسي، بينما تبذل الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. يواصل الفريق دعمه لجهود حكومة جنوب السودان والكنائس السودانية والمجتمع المدني، الرامية إلى تعزيز السلام والمصالحة بين المجتمعات المحلية في جنوب السودان، وألاحظ أنه ينبغي مواصلة هذه الجهود حتى في فترة ما بعد الاستفتاء.

### (3) التحول الديمقراطي:

106- تتمثل إحدى أهداف الفريق في مساعدة جميع الأطراف السياسية السودانية، في الحكم والمعارضة، على تعزيز التحول الديمقراطي في البلاد. وفي هذا الصدد، فإن نتائج الجهود التي بذلها الفريق كانت مخيبة للآمال، فقد أثبتت أحزاب "تجمع جوبا"، وهي في غالبيتها أحزاب معارضة شمالية، عدم قدرتها على الاتفاق حول استراتيجية للمشاركة في العملية الانتخابية وقد أحبط أدائها خلال الانتخابات مؤيديها. أسفرت الممارسة الديمقراطية الانتخابية عن مجلس وطني ومجلس تشريعي لجنوب السودان، يهيمن عليهما، أكثر من الماضي، الحزبان الحاكمان.

107- شهدت فترة ما قبل الانتخابات انفراجاً كبيراً في سيطرة الدولة على وسائل الإعلام وحواراً أكثر انفتاحاً حول المسائل السياسية الوطنية لم يشاهد مثيله لأكثر من عقدين. ويمثل ذلك خطوة هامة نحو إضفاء الصبغة الديمقراطية على الحياة السياسية السودانية. وعلى الرغم من حدوث بعض الخطوات إلى الوراء، منذ الانتخابات، إلا أن الانفتاح ظل مستمراً، وهو ما تجدر الإشادة به. إن الحكم الذي أصدرته معظم أفرقة المراقبة الدولية والمحلية حول الانتخابات العامة التي جرت في أبريل 2010،

يفيد بأن الانتخابات لم تستوف المعايير الدولية، ولم يصدر الفريق نفسه حكماً حول إجراء الانتخابات أو جودتها، إلا أنه يلاحظ بأن تطلعات العديد من السودانيين إلى برلمان وجهاز تنفيذي يعكسان تعددية الآراء السياسية في السودان، سواء على المستوى الوطني أو داخل جنوب السودان، لم تتحقق بعد، وتواجه السلطات الانتخابية والحزبان الحاكمان والأحزاب المعارضة جميعاً التحديات بضمان استيفاء الانتخابات المقبلة لمعايير أعلى.

#### ( 4 ) المفاوضات حول ترتيبات لما بعد الاستفتاء:

108- إن المفاوضات بين الأطراف حول ترتيبات فترة ما بعد الاستفتاء تسير على قدم وساق، إلا أنها تقتصر إلى التعجيل ومزيد من التنسيق، ويتمثل التحدي الرئيسي لعملية التفاوض في غياب الرؤية الموحدة حول العلاقة بين الشمال والجنوب بعد الاستفتاء، وأرى أن المسائل الفنية التي تعترض الأطراف المتفاوضة، بقدر ما هي معقدة، إلا أنه يمكن التغلب عليها وذلك في سياق اتفاق سياسي رفيع المستوى بشأن العناصر الأساسية للعلاقة بين الشمال والجنوب. ومما له أهميته خلال فترة ما بعد الاستفتاء هو احترام حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المواطنة، لجميع السودانيين. وإنني على ثقة من أنه، مهما كانت نتائج الاستفتاء، ستتخذ الأطراف السودانية الخطوات اللازمة لحماية هذه الحقوق.

109- لهذا السبب، فإن الوساطة الحالية للفريق اعتمدت، كأحدى النتائج الرئيسية لعملها، وثيقة إطارية من شأنها، من حيث المبادئ والعموميات، توفير الإرشاد والتفاصيل الكافية للأطراف بهدف تمكينها من التفاوض حول تفاصيل الترتيبات بشأن العلاقات المستقبلية بين الشمال والجنوب.

(5) تنسيق الردود الإقليمية والدولية:

110- أصبحت المشاركة الأفريقية والدولية في عمليات السلام السودانية وشؤونها السياسية مجالاً مزدحماً ومن المهم تنسيقها، وقد تمثلت إحدى أعظم نجاحات الاتحاد الأفريقي، ويعود الفضل في ذلك إلى أنشطة الفريق، في إقناع القيادة الأفريقية بالمشاركة الدولية في السودان، وأشعر بالسرور لأن مبادرة الاتحاد الأفريقي الرامية إلى إنشاء المنتدى التشاوري بشأن السودان، قد تم اعتمادها عالمياً وأصبحت الأداة الرئيسية لتقاسم المعلومات وتنسيق السياسات.

111- على المستوى اليومي، فإن التنسيق بين الفريق والبعثتين الدوليتين في السودان وهما تحديداً اليوناميس واليوناميد، كان مثالياً. إن التقارب الكامل في الأهداف والاستراتيجيات وأوجه التقارب في طرق العمل بين الفريق واليوناميس، يبشران على نحو جيد، بمواصلة المنهج التنسيقي بخصوص تحديات استكمال اتفاقية السلام الشامل، وهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود بغية تعزيز التعاون على صعيد عملية دارفور السلمية والسياسية. وفي هذا الصدد، فإن نتائج الاجتماع الأخير للمنتدى التشاوري السوداني وفرت الطريق الملائم للمضي قدماً. إن جهود دول قطر اتسمت، على نحو استثنائي، بالمتابعة والسخاء والمساعدة في عملية سلام دارفور، وقد سعت قطر إلى الاستمرار في ظل الظروف الصعبة وغير المجزية.

(6) الاستنتاجات:

112- يقف السودان على مرحلة مصيرية من مراحل تاريخه الوطني، حيث تشهد الأشهر المقبلة استكمال اتفاقية السلام الشامل التي تمثل في حد ذاتها إنجازاً كبيراً. إن البند الأوضح والأكثر أهمية في الاتفاقية هو الإقرار بأنه يتعين على شعب جنوب السودان ممارسة حق تقرير المصير في استفتاء يشمل خيارين هما الوحدة أو الانفصال. إن

اللحظة الحقيقة التي سوف يقرروا فيها هذا الخيار هي الآن بين أيدينا. خاض السودان، خلال السنوات الست التي أعقبت التوقيع على الاتفاقية، غمار تحديات صعبة واستثنائية تخللتها النجاحات والاختافات، إلا أن الحقيقة الوحيدة والأهم تتمثل في استتباب السلام بين الشمال والجنوب. وتجري التحضيرات للاستفتاء في الجنوب بشكل جيد وتتنامى الثقة لدى الجنوبيين في إجراء استفتاء ذي مصداقية، يحددون من خلاله مستقبلهم الجماعي.

113- تكتسي القيادة أهمية كبيرة بالنسبة لنجاح السودان في خوض غمار التحديات خلال الأشهر القليلة المقبلة، وإن الرئيس ونائبه الأول مدعوان، معا وكل على حدة، إلى ممارسة قيادة وطنية استثنائية لتجاوز انشغالات وقيود المتحزبين والتعامل مع المسائل الوطنية وفقا للمنظور الذي تتطلبه. إن افريقيا هي شريك في رحلة السودان من الحرب إلى السلام ومن الأزمة إلى الانتعاش وذلك من خلال ديمقراطية تمثيلية حقيقية.

African Union Commission (AUC)

PAPS Digital Repository

<https://papsrepository.africa-union.org/>

---

PSC Outcomes

Press Statements

---

2010-11-30

# Press Statement of the 250th Meeting of the Peace and Security Council of the African Union Held on 30 November 2010, Tripoli, Libya.

Peace and Security Council

African Union Commission

---

<https://papsrepository.africa-union.org/handle/123456789/1094>

*Downloaded from PAPS Digital Repository, Department of Political Affairs, Peace and Security (PAPS)*